بحث علمي للمؤتمر العلمي الأول لحماية البيئة والتنمية المستدامة في المناطق المجاورة للحقول النفطية"

المعهد العالي لشئون الطاقة – اجخره

بعنوان:

دور النفط في نمو المدن بمنطقة خليج سرت : دراسة حالة مدينتي البريقة و راس لأنوف "دراسة في جغرافية التنمية"

د / خالد محمد بن عمور

أستاذ مشارك – قسم الجغرافيا – جامعة عمر المختار

أ .م / عادل محمد شنفير الصويعي

قسم الجغرافيا / جامعة طبرق – ليبيا.

adelbader2011@gmail.com

Abstract

The oil factor is one of the most influential factors in the fields of energy and modern industry, which has increased its importance in development programs. The comprehensive development programs in the oil countries have become dependent on oil revenues and the resulting income. The economic and political stability of any country that produces this important vital resource, so the oil component of the main components of the process of development and development of the communities on which governments depend on their development options.

The subject of the research is limited to knowing the role of the oil factor in the development of the cities located in the oil region in the Gulf of Sirte, where Libya enjoyed a large oil production, but the regions and cities of oil suffer from the failure and lack of development processes compared to other cities in the country, The study aims at identifying the effect of the oil factor on the growth and development of oil cities by studying the status of the cities of Brega and Ras Lanuf, and whether the occurrence of the two cities in the oil region And their development options were weak or not compared to the rest of the cities of the country, which means that their importance of oil did not affect the attraction of development and its different choice.

تمهيد

يعد عامل النفط من العوامل المؤثرة بشكل كبير في مجالات الطاقة والصناعة الحديثة ، مما زاد من أهميته في البرامج التنموية ، فقد أصبحت برامج التنمية الشاملة في الدول النفطية تعتمد على إيرادات النفط والدخل الناتج منه ، فهي من أهم مدخلات برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، التي تسعى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي لأي دولة منتجة لهذا المورد الحيوي المهم ، لذا بات عنصر النفط من المقومات الرئيسية الدعامة لعملية التنمية وتطوير المجتمعات التي تعتمد عليها الحكومات في خياراتها التنموية .

وبالنظر إلى التوطن الجغرافي لعمليات استخراج النفط وتصديره يتضح أن توطن مناطق استخراج وتصدير النفط في دول الوطن العربي تقع في المناطق الصحراوية الجافة وشبة الجافة ، وهي مناطق لم تحظى ببرامج تنمية حقيقية وظلت تعاني من مظاهر التخلف والإهمال بالرغم من أهميتها الاستراتيجية بسبب عدم إدراجها ضمن خيارات الدولة التنموية .

موضوع الدراسة :

ينحصر موضوع البحث معرفة دور عامل النفط في تنمية المدن التي تقع في الإقليم النفطي في منطقة خليج سرت ، حيث أن ليبيا تمتع بإنتاج نفطي ضخم إلا أن المناطق والمدن النفطية تعاني من تعثر وغياب العمليات التنموية بها بالمقارنة ببقية المدن الأخرى في البلاد ، حيث لم تُقام فيها برامج تنمية مكانية متكاملة تساعد على النهوض بهذه المناطق وتعمل على تطورها في المستقبل ، ومن هذا المنطلق المنهجي تندرج هذه الدراسة في معرفة تأثير العامل النفطي في نمو وتنمية المدن النفطية من خلال دراسة حالة مدينتي البريقة وراس لأنوف ، وهل وقوع هاتين المدينتين في الإقليم النفطي الرئيسي لليبيا أدى إلى توطن برامج التنمية بهما بحكم أهميتهما النفطية ، أما خيارات التنمية بهما كانت ضعيفة أو معدومة مقارنة ببقية مدن البلاد مما يعني أن أهميتهما النفطية لم تؤثر على جذب التنمية وخيارتها المختلفة بهما .

وقسمت الورقة البحثية الى ثلاث محاور جاء في الاول منها ، التعريف بمفهوم الفقر ، و أسبابه ، واثاره المختلفة ، بينما تعرض المحور الثاني إلى الصناعات القائمة على النفط في المنطقة مع عرض لكميات الإنتاج ، فيما تطرق المحور الثالث إلى الدور الذي قامت بها هذه الصناعات ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني والتنمية في المناطق القائمة بها من حيث التوظيف والمرافق الأساسية المصاحبة

لها مثل المدارس وأيضا مساهمتها في إيرادات الخزانة العامة للدولة وغيرها ، وتمت الخاتمة بالنتائج والتوصيات وقائمة المراجع.

التساؤلات البحثية :

تنطلق الدراسة في معالجة موضوع الدراسة من خلال طرح عدة تساؤلات تحاول الدراسة الإجابة عليها ، وهذه التساؤلات تتمثل فيما يلي : –

1 – هل لعب العامل النفطي دوراً مساعداً في جذب العديد من الوظائف والمؤسسات لمدينتي البريقة و رأس لأنوف باعتبارهما مدن نفطية ؟

2 – هل يعد العامل النفطي عامل نمو للمدينتين أما هناك عوامل أخرى تعد من محددات النمو لم تتوفر في المدينتين ؟

3 – هل العامل النفطي عامل معرقل لنمو بقية الوظائف غير الوظائف النفطية نظراً لطبيعة المدينتين؟

4 – هل تتبع استراتيجية التنمية المستدامة كخيار لنمو المدينتين ؟

- **أهداف الدراسة :**

لكل دراسة علمية أهداف تسعى إلى تحقيقها ، وتنحصر أهداف هذه الورقة البحثية فيما يلي :

1– بيان أهمية التنمية المكانية في نمو المدن والبلدات بالأقاليم النفطية .

2 – التعرف على الوظائف واستخدامات الأرض التي يمكن لقطاع النفط أن يجذبها للمدن النفطية .

3 – معرفة محددات نمو المدن النفطية وسلوكها تجاه البيئة النفطية باعتبارها مدن متخصصة .

4 – المساهمة العلمية في ربط المنهج الجغرافي بموضوعات التنمية بشكل يخدم القضايا الواقعية للمجتمع .

- **أهمية الدراسة** : تكمن أهمية الدراسة في جانبي هما :

الجانب الأول : وهو الجانب النظري الذي يتمحور حول الأطر النظرية والمنهجية لموضوع الدراسة ، ويتركز على الأبعاد العلمية لموضوع الدراسة ، من خلال ربط موضوع الدراسة بفلسفة علم الجغرافيا الذي يتعامل مع قواعد منهجية تفسر ظاهرة التنمية المكانية ومدى مساهمة علم الجغرافيا فيها ، فالدراسة فرصة علمية لإثراء العلاقة بين التنمية والجغرافية خاصة عند دراسة مدن ذات طبيعة خاصة من حيث الوظائف والبيئة الطبيعية .

الجانب الثاني : يدور حول معرفة دور العامل النفطي في عملية نمو المدن وتنميتها خاصة المدن التي تقع في الأقاليم النفطية والتي تعد مدن متخصصة بطبيعتها ، فالدراسة تكمن أهميتها في معرفة محددات

نموها وهل طبيعتها كمدن نفطية عامل مساعد أو معرقل لتنميتها و تطوير وظائفها وجذب وظائف أخرى أليها ، كما أن الجانب الأخر لأهمية الدراسة يكمن في أهمية مدينتي البريقة و رأس الأنوف باعتبارهما من أهم موانى ليبيا لتصدير النفط والصناعات البتروكيماويات .

- **منهجية الدراسة :** سيتم الاعتماد على عدة أساليب منهجية حسب جوانب الدراسة كما يلي :-

1 – **الأسلوب الوصفي التحليلي :** – يقوم على دراسة وتحليل جوانب القوة والضعف في موضوع الدراسة من خلال وصف وتحليل المتغيرات المختلفة المؤثرة على نمو مدينتي البريقة ورأس لأنوف ودور الصناعات النفطية في نموهما من خلال جذبهما للخدمات الأخرى مما ساعد على نموهما بحكم طبيعتهما .

2 – **الأسلوب التاريخي :** – ويقوم على تتبع ظاهرة الدراسة من خلال متابعة تطورها في فترات زمنية متعاقبة في محاولة لتفسيرها والكشف عن العوامل التي أدت إليها ، ولقد الاعتماد على هذا الأسلوب في دراسة التطور التاريخي لنمو منطقة الدراسة ودور عامل النفط والغاز في نموهما .

❖ **التنمية المكانية :**

هناك أمر أساسي يجب الحديث عنه عند دراسة أثر التنمية على التغيرات المكانية وتطورها ذلك هو الموضع ، والموضع هو البقعة التي تقوم فوقها المدينة ، أما الموقع فهو شبكة العلاقات الخارجية للمدينة ، وبالنظر إلى مسارات التنمية التي طبقت في الدولة في فترات الستينيات والسبعينيات القرن الماضي كانت تقوم على تنمية الجوانب القطاعية ، ولم تبرز عملية البعد المكاني للتنمية ومن هنا حدث التفاوت المكاني بين الأقاليم والمدن لان الدولة لم تركز على خيار التنمية المكانية ، ومن خلال تتبع التنمية القطاعية دون الأخذ بالبعد المكاني نجد انه نشا عنها العديد من المشكلات المتمثلة في تركز النشاطات الاقتصادية في مدن معينة (المدن المهيمنة) أولا ، واستقطاب تلك المدن للتركز السكاني ثانيا ، ومشكلة توفير الخدمات لهذه الإعداد السكانية المتزايدة ثالثا ، وفي جميع المشكلات هذه يظهر التفاوت في النمو و التنمية بين مدن معينة ومدن أخرى فقدت عوامل تطورها ونموها بسبب تلك المدن المهيمنة رابعا .

يظهر من استعراض العلاقة بين مفاهيم التنمية والجغرافيا تمخض عدة أفكار ومفاهيم تعكس أهمية الأسلوب الجغرافي في حل المشكلات الإقليمية ، ومن هذه المفاهيم فكرة التنمية المكانية المتكاملة التي تتمثل في توزيع الأنشطة البشرية كافة توزيعاً متساوياً وفقاً لمؤشرات الاستدامة ، لتحقيق فكرة التنمية المتوازنة مكانياً ، ويتضمن الاتجاه التكاملي للتنمية نمطين من أنماط التكامل : أحدهما وظيفي ، والأخر

مكاني ، يتمثل النمط الأول في إدماج جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في كل واحد ، وهو يعني ترابط الموضوعات الصحية والتعليمية والزراعية والصناعية وغيرها من عناصر الحياة البشرية ، بحيث التغير في أحداهما إلى تغير مماثل في الموضوعات ، وهنا تستفيد سياسة التنمية من العلاقات بين هذه الموضوعات ومن كيفية توزعها أو انتشارها ، أما النمط الثاني فيظهر نتيجة لتوقف العلاقات المتبادلة بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على أماكن توزعها ومواقع توطنها ، بحيث يؤدي إدراك العلاقات المكانية بين الأنشطة القائمة في المكان إلى تحقيق تنمية مكانية مستدامة ، ولما كان تطوير الجزء يؤدي إلى تطوير الكل ، فان التنمية المكانية تعد أحد مكونات التنمية الكلية ، ومن ثم فإذا تحققت التنمية في أقاليم الدولة أو في مناطقها ، فان المحصلة النهائية هي تحقيق التنمية المكانية في هذه الدولة ، وذلك من وجهة نظر التنمية المكانية [1] .

❖ **مخرجات التنمية المكانية في مدينتي البريقة و رأس لأنوف :**

بعد مسيرة امتدت لأكثر من نصف قرن من العمل التنموي في ليبيا ومنطقة الدراسة يمكن تقييم عملية التنمية ونتائجها في منطقة الدراسة كما يلي : –

1 – مركزية عمليات التنمية من بداية عمليات التخطيط إلى تنفيذ عمليات التنمية بمشاريعها المختلفة .

2 – تميز القطاع التعليمي والقطاع الصحي بتركز نسبة كبيرة من اليد العاملة وصلت إلى 37.3 % من الأيدي العاملة في الأنشطة غير النفطية خاصة من سكان المدينتين ، في حين أن 46.8 % من سكان المدينتين يعملون لأي أنشطة مرتبطة بالقطاع النفطي [2].

3 – تدني مساهمة الدولة في تنمية القطاع الزراعي والصناعات الصغيرة التي تفتح المجال أمام الأيدي العاملة في العمل وتساعد على نمو المدينتين دون الارتباط بالقطاع النفطي .

4 – ارتبطت عمليات التنمية في المدينتين بتنمية قطاع النفط والغاز حيث بلغت نسبة نصيب المدينتين من الاستثمارات النفطية حوالي 78.2 % في الفترة الممتدة من 2005م إلى 2010م ([3]).

5 – عدم استقرار الهياكل الإدارية والمالية في البلاد سمح بهيمنة المدن الكبرى على مشاريع التنمية وحرمان بقية المدن منها وهو ما تأثرت به المدينتين ، وأثر على نصيبهما من تتوطن المشاريع التنموية غير النفطية .

---

1 - خالد محمد بن عمور ، " إشكالات التنمية المكانية في ليبيا – دراسة لتأثير الخصائص الجغرافية السياسية في التنمية المكانية بليبيا " ، العدد الخامس والعشرون ، (2015م) ، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية ، الجامعة الأسمرية الإسلامية ، ص ص 24 – 27 .

2 - ليبيا ، الهيئة الوطنية للمعلومات ، " النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان في ليبيا " ، ص ص 76 – 81 .

3 - ليبيا ، " إحصاءات غير منشورة " ، المؤسسة الوطنية للنفط .

❖ **تحليل أوضاع التنمية المكانية في مدينتي البريقة و رأس لأنوف :**

تحتل منطقة الهلال النفطي ومدنها أهمية اقتصادية فضلا عن موقعها الاستراتيجي المهم كمواني نفطية أساسية للبلاد ، فهي حلقة وصل بين أقاليم البلاد المختلفة مما جعلها ذات أهمية بالغة للحركة المكانية والتفاعل المكاني بين مختلف أقاليم البلاد .

وقد عانت مسارات التنمية المكانية في منطقة الدراسة من عدة صعوبات من أبرزها ما يلي :-

1 – تقع منطقة الدراسة في الإقليم السكاني المنخفض الكثافة السكانية في الشريط الساحلي للبلاد ، مما جعلها منطقة فصل بين أهم كتلتين سكانيتين في ليبيا هما المنطقة الشرقية الممتدة من مدينة أمساعد إلى مدينة اجدابيا ، والمنطقة الثانية الممتدة من مدينة تاورغاء إلى مدينة زوارة غرباً ، هذا الوضع السكاني جعل الدولة تعتبر منطقة الدراسة غير مهمة سكانيا وهي منطقة تعدينية فقط مما أدى إلى إهمال مسارات التنمية فيها .

2 – من الصعوبات التي عانت منها منطقة الدراسة في مجال التنمية تغير نمط الهرم السكاني ، فقد أدى ارتفاع معدلات المواليد بشكل سريع في الفترة الممتدة من 1954م – 1984م إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني (فئة 0 – 14) من 33.2 % إلى 48.7 % ، ومع مرور الوقت بدأت قاعدة الهرم السكاني في الانكماش مقابل اتساع فئة متوسطي العمر (15 – 64) خلال المدة من 1995م إلى 2012م في مقابل انخفاض فئة صغار السن ، مع توقع استمرار أن تتجاوز فئة متوسطي العمر 63.6 % ، مما يؤدي إلى زيادة طالبي العمل في ظل محدودية استيعابهم في منطقة الدراسة التي تعتمد على عمالة متخصصة في مجال النفط وصناعاته وبالتالي النتيجة ازدياد معدلات البطالة وما يترتب عليها من مشكلات اقتصادية واجتماعية ونفسية تعيق مسار التنمية [4].

3 – طبيعة العمل في مدينتي البريقة ورأس لأنوف يعتمد على الارتباط بالقطاع النفطي وصناعاته ، مما يجعل أي وظائف أخرى تعاني من صعوبات الحصول على عمل وهذا يشكل عائق أمام تدفق الوظائف إلى المدينتين .

❖ **دور الصناعات النفطية في نمو مدن البريقة ورأس لأنوف :-**

تعني القاعدة الاقتصادية وجود نشاط أو عدة أنشطة اقتصادية مختلفة تقوم عليها المدينة ، وتنشأ روابط بين الأنشطة المختلفة ، روابط أمامية وخلفية ، وتعني الروابط الأمامية أن يكون النشاط الاقتصادي بالمدينة ينتج سلعاً وسيطة تستخدمها الأنشطة الأخرى كمادة خام لها لإنتاج سلعها النهائية ، أما الروابط

4 - ليبيا ، الهيئة العامة للمعلومات ، التعدادات السكانية 1995م – 2006م – المسح الوطني للسكان ، صفحات متعددة

الخلفية فتعني أن النشاط الاقتصادي بالمدينة ينتج سلعاً نهائية يعتمد في إنتاجها على أنتاج الأنشطة الأخرى ، وبالتالي تجذب القاعدة الصناعية العديد من الخدمات والأنشطة الأخرى التي تساهم في نمو المدينة .

1- يساهم توطن الصناعات النفطية وملحقاتها في جذب العديد من الأنشطة المساعدة والتي بدورها تؤدي إلى تمدد المدن وتوسعها عمرانياً ، مما يعني تغير التركيب الوظيفي للمدينة .

2- تميزت العمالة الوطنية التي تعمل في مدينتي البريقة ورأس الأنوف بأنها من مختلف مناطق ليبيا مما يضطر جزء كبير منهم من اصطحاب أسرهم معهم وبالتالي تميزت المنطقة بارتفاع معدلات الوافدة إلى المدينتين .

3- بحكم ارتفاع معدلات الهجرة الوافدة للمدينتين ترتب عليها التوسع في عمليات بناء المساكن مما يساهم في زيادة مساحة الاستعمال السكني بالمدينتين ، وهذا الاستعمال السكني يتزايد بثلاث طرق : الطريقة الأول وفق خطط التخطيط العمراني والإسكان الصناعي بالمدينتين ، والطريقة الثانية وتشمل البناء العشوائي داخل مخطط المدينتين ، أما الطريقة الثالثة وهي البناء غير الرسمي وهي عملية بناء المساكن خارج المخططات العامة للمدينتين من قبل السكان .

4- مع مرور الوقت وزيادة حجمها السكاني تبدأ عملية تركز الخدمات التعليمية والصحية لأنها مرتبطة بالنمو السكاني ، ففي البداية سيكون التركيز على إنشاء المدارس الابتدائية والإعدادية ومع مرور الوقت يتطلب إنشاء مدارس التعليم الثانوي والفني بالإضافة ومع كبر حجم السكان تتوطن مؤسسات التعليم العالي ، كما أن الخدمات الصحية تبدأ في التركز والتخصص مع الزيادة السكانية وتتنوع في نموها ما بين القطاع الحكومي والخاص .

5- ومن الاستعمالات الأخرى الضرورية التي تتوطن وتتسع بشكل سريع قطاع الخدمات التجارية ، فالاستعمال التجاري من الاستعمالات الضرورية التي بدأت تتوطن بشكل بارز في المدينتين خاصة في مدينة البريقة على الطريق الساحلي الرئيس ، وهذا يدفع بالتوسع العمراني للمدينتين .

6- مع توسع وامتداد المدينتين عمرانياً وتحديداً على الطريق الساحلي تبدأ الاستعمالات الأخرى بالتركز على هذا الشريط الرئيس من خدمات صيانة ونقل واتصالات الخ ، مما يزيد من التوسع العمراني للمدينتين .

7- بالرغم من أن النسبة الكبرى من العمالة عند إنشاء المدينتين تركزت في قطاع النفط والغاز بحكم طبيعة العمل في المدينتين ، لكن مع تمتد المدينتين عمرانياً ونموهما سكانياً بدأت الوظائف الأخرى تتركز فيها مما سمح للعمالة الأخرى أن تنطلق في عملها من خلال تلك الوظائف الأخرى .

المحور الاول

- **تعريف الفقر ، أسبابه ، الأثار الناجمة عنه .**

❖ **تعريف الفقر:** لقد أصبحت ظاهرة الفقر ظاهرة عالمية تعاني منها معظم دول العالم وخاصة الفقيرة منها وايضا الدول المتقدمة ، والتي مازالت تئن تحت براثن هذا الواقع البغيض ، والذي قال عنه سيدنا عمر ابن الخطاب " والله لو كان الفقر رجلاً لقتلته".

والفقر في اللغة ضد الغنى ، ويقول ابن الاعرابي " الفقير لا شيء له "[5].

كما يُعرف الفقر بأنه، "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة وهذا التعريف يحصر الفقر فيمن لا يستطيع تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة والذي لا يسمح بالمقارنة من دولة لأخرى.[6]

عرفه البنك الدولي بأنه " عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة " فأنه يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى , وعدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة, فالفقر الذى يؤدى إلى الموت بسبب الجوع في الريف الهندي مثلا يختلف عن الفقر في الولايات المتحدة ، **كما عرف بأنه** " حالة الحرمان المادي الذي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء , وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى , وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات[7]

❖ **أسباب الفقر** : بما أن الفقر مسألة نسبية يختلف من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى، وله مفاهيم وأنواع متعددة فمن الطبيعي أن تختلف الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الفقر، فمعرفة

---

[5] - ابن، منظور: معجم لسان العرب. 2 مج. دار لسان العرب. بيروت.

[6] - عبدالله صادق امين ، (2005م) ، الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته ، رسالة ماجستير في أدارة السياسة الاقتصادية ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، ص 15.

[7] Deininger, K., (2013),"Protecting the Poor from Macroeconomic Shocks: An Agenda for Action in a Crisis and Beyond"; unpublished paper World Bank, Washington .

أسباب أي مشكلة ينير الطريق لحلها، ومعرفة أسباب الفقر ينتج عنه صياغة سياسات للقضاء عليه، وقد تختلف أسباب الفقر من دولة لأخرى، فالأسباب التي تؤدي إلى الفقر في الدول النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة، فهناك مجموعة من الأسباب سواء كانت مجتمعة أو جزء منها تؤدي إلى حدوث الفقر **وهذه الأسباب هي:**

1- انعدام الدخل، أو انخفاضه تحت مستوى خط الفقر، وقد يكون انخفاض الدخل بسبب انخفاض مستوى الأجور أو قبول الأفراد بأعمال غير مناسبة ذات أجور متدنية.

2- ضعف أداء المؤسسات الحكومية، والاجتماعية، فيما يخدم مصلحة الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع.

3- الصدمات الاقتصادية التي قد يتعرض لها أفراد المجتمع، مثل سوء المواسم الزراعية والركود الاقتصادي وهذه عادة ما ينتج عنها الفقر المؤقت.

4- عدم امتلاك الأفراد لمختلف أنواع الأصول المادية والبشرية، والأصول المادية مثل الأرض، والادخار، وسهولة الوصول إلى القروض المالية، أما الأصول البشرية مثل المستوى الصحي والتعليمي الجيد، والمشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز الديموقراطية والتنمية السياسية. [8]

-5 ضعف الإنتاجية وعدم ملائمة قدرات الأفراد لمتطلبات سوق العمل، مثل انخفاض المهارة وضعف التعليم والتدريب.[9]

بينما يرى اخرون أن من أسباب الفقر ايضاً **حجم الأسرة** والتي تتعلق بطبيعة النمو السكاني وحجمه حيث تزداد ظاهرة الفقر اذا تجاوزت نسبة النمو السكاني نسبة النمو الاقتصادي ، حيث يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة وبالتالي مواجهة حالة العجز عن توفير كل متطلبات الأسرة ذات الحجم الكبير، **وايضاً التضخم**، والذي يعرف بأنه الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات معبراً عنها بالنقود يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود و بالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر فالتضخم

---

[8] - Word development report 2000 / 2001 / Attacking poverty, published for the word bank. P34.

[9] - Ansel M. sharp 1990 economics of social issues. published by IRWIN.

سيزيد في عبئ الاعالة التي تقع على العاملين في اعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع[10].

❖ **الاثار الناجمة عن الفقر :** للفقر أثار عديدة يمكن تلخيصها في الاتي :

- **الآثار الاقتصادية:** عند فحص أي تعريف للفقر، يتبين أنه ينطوي على عدم كفاية الدخل لتوفير الحاجات الضرورية التي توفر مستوى مقبول من المشاركة في مختلف نواحي الحياة. فالمستوى الصحي والتعليمي الجيد والتغذية، والمسكن الملائم، كلها أمور ضرورية تضمن للفرد مشاركة فعالة في المجتمع، فسوء التغذية يؤدي إلى تدهور الأحوال الصحية، والمرض، وضعف القدرات الجسدية، والعقلية، ويؤدي إلى ضعف القدرة على العمل، مما يحرم الفرد من الالتحاق بسوق العمل، ويؤدي إلى ضعف الإنتاج والإنتاجية، وجعل الفرد غير قادر على الاستمرار في حياة طويلة منتجة، ففي عام 1995 كان هناك أكثر من بليون شخص صنفوا على أنهم فقراء، وأن نسبة عالية من هؤلاء الفقراء كانوا في حالة سوء تغذية ، كما أثبتت دراسة أجريت على ثلاث مقاطعات في الفلبين خلال العام 1983

1984 أن سوء التغذية يؤدي إلى حدوث إعاقة في القدرات العقلية، والبدنية للأطفال، وارتفاع معدل الوفيات بينهم، كما أثبتت دراسة أخرى، أن الصحة الجيدة، والتغذية السليمة، تجعل أداء ، الأطفال في المدارس أفضل، مما يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجيتهم في المستقبل[11].

- **الآثار الاجتماعية والسياسية:** يوجد عند الإنسان حاجات أخرى غير الحاجات الأساسية يطمح إلى إشباعها والوصول إليها، مثل حاجات الانتماء، والتقدير، وتحقيق الذات، وما دامت الحاجات الأساسية غير مشبعة عنده، ويبقى الفقراء يناضلون من أجل إشباع الحاجات الأساسية، وقد لا يستطيعون إشباعها، مما يولد لديهم شعور باليأس والإحباط وعدم الانتماء للأسرة والمجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى التفكك الأسري

والاجتماعي، ويجعل الفقراء يعيشون في حالة من عدم التفاعل الاجتماعي والانغلاق على أنفسهم، ويصبحون في عزلة اجتماعية دائمة، وقد يؤدي اليأس والإحباط المتولد عند الفقراء إلى مشاكل أسرية واجتماعية تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ومن ناحية أخرى فان حالات سوء التغذية التي يصاب بها الفقراء تؤدي إلى انتشار الأمراض، والأوبئة، وتلوث البيئة

[10] - Rowntree, B., (2014), "Poverty Lines in Theory and Practice"; LSMS Working Paper , World Bank, Washington D.C .

[11] عبدالله صادق امين ، (2005م) ، مرجع سابق ، ص 21.

على المدى البعيد، وعدا عن أن الفقر أصبح يشكل تحديا أخلاقيا لجميع دول العالم في الوقت الحاضر فانه يؤدي إلى المزيد من "مظاهر العنف السياسي" والاضطرابات السياسية وذلك بسبب التفاوت الكبير بين

الأغنياء والفقراء في المجتمع، كما ويساعد الفقر على تعميق درجة الاستبداد والدكتاتورية للأنظمة الحاكمة في الكثير من دول العالم وخاصة الدول الفقيرة.[12]

المحور الثاني

- **الواقع الفعلي للصناعات النفطية بمنطقة الدراسة**

تتركز في منطقتي البريقة و راس لأنوف أكبر الصناعات النفطية و أهمها للاقتصاد الوطني والذي اتجهت اليه البلاد منذ العام 1974م ، وخاصة الصناعات البتروكيميائية والتي منها الميثانول والامونيا واليوريا في مجمع البريقة و الايثلين والبولي ايثلين بمجمع راس لأنوف ، فالأول تمثل في تأسيس شركة سرت للنفط بموجب قرار (1458) لسنة 1981م ، والمجمع الثاني تمثل في تأسيس شركة راس لأنوف لتصنيع النفط والغاز بموجب قرار (137) لسنة 1982م ، فالمجمع البتروكيماوي براس لأنوف صُمم على مرحلتين نظراً لضخامة المشروع وتكاليفه .

ونظراً للظروف السياسية والامنية التي تمر بها ليبيا منذ العام 2011م وحتى الان (2017م) وما سبب ذلك من توقف الانتاج بهذه المجمعات فان الباحث تحصل على احصائيات لكميات الانتاج منذ التأسيس لكلا المجمعان وحتى العام 2008م وهي فترة طويلة تعكس مدى تطور هذه الصناعة من عدمه ، ووسيتم عرض كميات الانتاج حسب كل مجمع ، واولها مجمع البريقة الصناعي

الجدول رقم (1) تطور الإنتاج بالمجمع البتروكيماوي بمرسى البريقة منذ التأسيس وحتى2008م

الكمية بالطن المتري

السنوات	مادة الميثانول(*)	مادة الأمونيا(**)	مادة اليوريا(***)
1982 – 1978	1,530,660	770,597	1,919,739
1987 – 1983	2,533,467	2,535,866	2,098,454
1992 – 1988	3,231,109	297,481,	3,360,110
1997 – 1993	3,339,408	2,896,438	4,314,403
2002 – 1998	3,361,470	3,257,460	4,127,995
2008 – 2003	3,823,622	3,671,056	2,209,761
المجموع	**17,819,736**	**14,428,898**	**18,030,462**

[12] سراج اسماعيل واخرون ، (1997م) الفقر والأزمات الاقتصادية ، كتيب 4 ، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، ص 25.

(*) تم افتتاح المصنع الثاني للميثانول في عام 1985م.

(**) تم افتتاح المصنع الثاني للأمونيا في عام 1982م.

(***) تم افتتاح المصنع الأول في العام 1981 والثاني في عام 1984م.

المصدر/ عادل محمد شنفير الصويعي ،(2010م) الصناعات الاستراتيجية في ليبيا " واقعها ، وافاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، جامعة الفاتح ، ص 47.

من خلال الجدول (1) يُلاحظ بداء الانتاج بكميات قليلة نظراً لحداثة المصانع من جهة وفرص تسويق هذه المنتجات في السوق المحلي والعالمي من جهة اخرى، ثم اخذت كميات الانتاج تتزايد عند كل خمس سنوات كما هو موضح اعلاه ، حيث يتبين بان مادة الميثانول بقت محافظة على معدل الانتاج ب 3 مليون طن متري للفترة من 1988 وحتى العام 2008م رغم وجود انخفاض طفيف بين الفترات بسبب نقص امدادات الغاز الطبيعي من جهة وحدوث توقفات كثيرة للمصنع خلال الفترة نفسها.

(الشكل 1) تطور الإنتاج بالمجمع البتر وكيماوي بمرسى البريقة منذ التأسيس حتى عام 2008م.

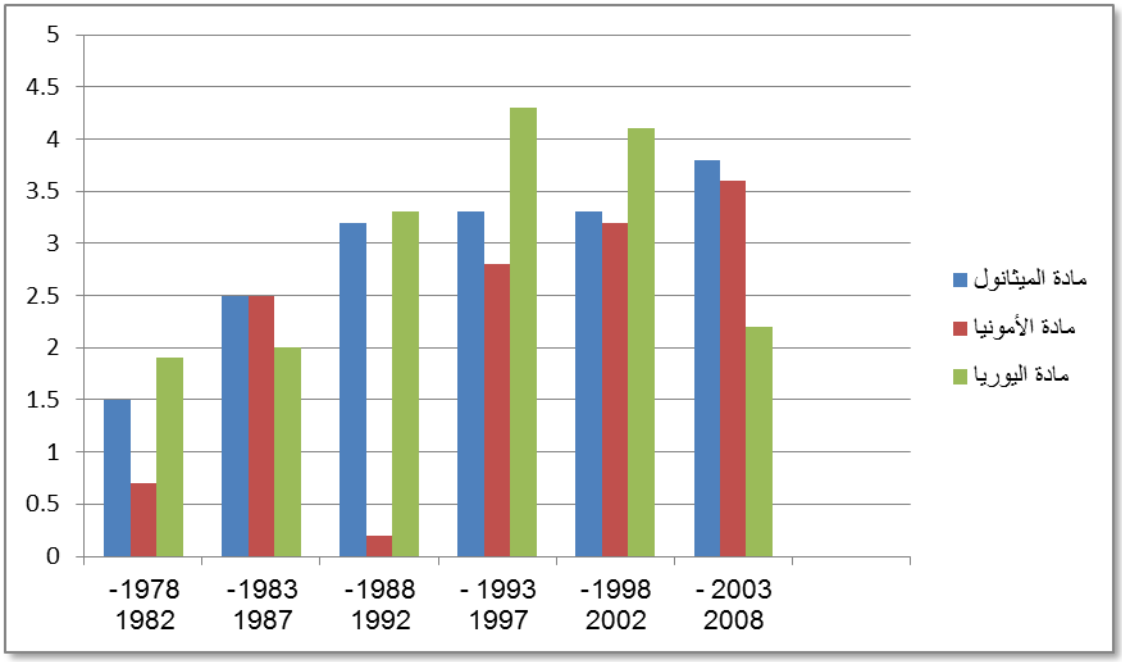

المصدر / من عمل الباحث استناداً : الى الجدول رقم (1).

اما مادة الامونيا فهي ايضا شهدت تذبذب في كميات الانتاج ولكن اغلب هذه الكميات تذهب الى مصنع اليوريا كمادة خام أساسية لصناعتها والباقي يُباع في السوق العالمي ، بينما مادة اليوريا فهي من أهم المواد البتروكيميائية نظرا لدخولها بشكل كبير في العمليات الزراعية وزيادة الطلب عليها فقد شهدت تطور في الانتاج وبقت محافظة على معدل 4 مليون طن متري لفترة 10 سنوات تقريباً ، ويعزى ذلك الى زيادة حجم الطلب في السوق المحلي والعالمي بينما يعزى انخفاض الانتاج خلال الفترة من 20003وحتى العام 2008م الى انخفاض حجم الطلب عليها الامر الذي جعل المؤسسة الوطنية للنفط تقرر خفض كميات الانتاج تمشيا مع طلب السوق العالمي ، واما فيما يخص الانتاج بمجمع راس لأنوف فان كميات الانتاج به ايضا شهدت مثيلتها في مجمع البريقة من حيث الانخفاض والارتفاع والظروف التشغيلية للمجمع ، ويوجد بالمجمع مصنعان لإنتاج المواد البتروكيميائية وهما :مصنع الايثلين و مصنع البولي ايثلين .

1-مصنع الايثلين: ويقوم بإنتاج المواد الموضحة في الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2) تطور انتاج مصنع الايثلين منذ التأسيس وحتى العام 2008م

الكمية بالطن المتري

السنوات	الإيثلين	البر وبيلين	خليط رباعي الكربون	الجازولين الحراري
1987 – 1991م	1,362,827	757,603	527,165	1,415,988
1992 – 1996م	1,022,375	579,884	407,307	1,049,557
1997 – 2001م	1,346,015	787,143	558,368	1,378,969
2002 – 2006م	1,303,957	774,882	478,668	1,370,386
2007 – 2008م(*)	613,557	357,205	247,753	625,935
المجموع	5,648,731	3,256,717	2,417,261	5,840,835

المصدر/ المؤسسة الوطنية للنفط، شركة رأس لأنوف لتصنيع النفط والغاز، التقارير السنوية للإنتاج، أعوام مختلفة، إدارة مصنع الإيثلين، بدون صفحات.

من خلال الجدول (2) يتبين بان كميات انتاج مصنع الايثلين من المواد المختلفة التي ينتجها قد بداءة بكميات أقل من مليون طن متري لكافة المنتجات للفترة 1987- 1991م باستثناء مادة الايثلين والتي تجاوزت المليون طن متري للفترة ، اما خلال الفترة 1992-1996م فقد انخفض معدل الانتاج خلالها بنسب بلغت 25% و 23% و 23% و 26% للمنتجات الاربعة على التوالي ويعود السبب الى التوقفات التي تعرض لها المصنع واعمال الصيانة التي استغرقت لأكثر من 5 أشهر الامر الذي انعكس سلباً على مؤشر الانتاج ، في حين ان الفترة 1997-2001م شهدت تحسن معدلات الانتاج بسبب قلة التوقفات بالمصنع وتحسن الظروف التشغيلية بالإضافة الى ارتفاع اسعار هذه المنتجات مما تطلب زيادة معدل الانتاج وفيما يخص الفترة 2002- 2006م فيرجع انخفاض الانتاج بها الى نشوب حريق في خزان الايثلين وحدوث اعطال اخرى استغرقت وقتاً لإصلاحها مما انعكس على كميات الانتاج.

2- **مصنع البولي ايثلين :** وهو المصنع الثاني بالمجمع ويقوم بتصنيع مادة البولي ايثلين عن طريق مادة الايثلين من المصنع الاول مع بعض المواد المساعدة تحت ضغط ودرجة حرارة تصل الى 120م، وتتميز هذه لمادة بتعدد انواعها واستخداماتها وسهولة تشكيلها وتصنيعها ، ويستخدم في الصناعات البلاستيكية بأنواعها بما فيها أنابيب الري([13])

(*) يُلاحظ فيها انخفاض إنتاج جميع المنتجات نظراً لقصر طول الفترة الزمنية كما تحصل عليها الباحث .

([13])- المؤسسة الوطنية للنفط، شركة رأس لأنوف لتصنيع النفط والغاز، كراسة تعريف بالمصنع، إدارة مصنع البولي إيثلين، بدون صفحة.

الجدول رقم (3) تطور إنتاج مادة البولي إيثيلين منذ التأسيس حتى عام 2008م

الكمية بالطن المتري

السنوات	بولي إيثيلين مرتفع الكثافة	بولي إيثيلين منخفض الكثافة	الإجمالي
1998 – 2002م	261,927	130,090	392,017
2003 – 2008م	539,229	304,183	843,412
المجموع	801,156	434,273	1,235,429

المصدر/ عادل محمد شنفير الصويعي ، مرجع سابق ، ص 56.

فمن تتبع مسيرة إنتاج المصنع وفق بيانات الجدول السابق فقد بلغ إجمالي الإنتاج 392,017 طناً متريأً، للفترة 1998 – 2002م، حيث بلغت نسبة مرتفع الكثافة لإجمالي الإنتاج 67% بينما بلغت نسبة منخفض الكثافة حوالي 33% وهذا يعني أن متوسط الإنتاج السنوي للأول قد بلغت 52,385 طناً، بينما بلغت 26,018 طناً للثاني، وهذه الزيادة مردها إلى زيادة الطلب على نوع مرتفع الكثافة الأمر الذي انعكس بالإيجاب على معدل الإنتاج، وبنهاية الفترة من عام 2002م كان لاندلاع الحريق في خزان (الإيثلين) الأثر السلبي على معدلات الإنتاج في مصنع (البولي إيثلين) حيث انخفضت كمية الإيثلين (المادة الخام لإنتاج البولي إيثلين) بالإضافة إلى حدوث توقفات أخرى بلغ عدد ساعاتها 5497 ساعة [14]

ومما لا شك فيه أن الصناعات البتروكيماوية هي صناعة حساسة إلى حد كبير حيث تلعب الأمور التشغيلية والفنية دوراً حاسماً في سير عملية الإنتاج وتطوره، فأي نقص في المادة الخام أو حدوث توقف مفاجئ في المصنع فإن ذلك سيؤدي إلى آثار سلبية على معدل الإنتاج، أضف إلى ذلك ظروف الأسواق من حيث العرض والطلب والتي تشكل عاملاً مهماً آخر في زيادة الإنتاج أو انخفاضه.

ونتيجة لتوفر هذه الظروف فإن مؤشر الإنتاج قد ارتفع للفترة 2003 – 2008م حيث بلغ إجمالي الإنتاج 842,412 طناً بنسبة الزيادة 115% عن الفترة السابقة، وأما فيما يخص معدل النمو السنوي لمادة (البولي إيثلين) فقد بلغ حوالي 24.2% للفترة من بداية الإنتاج لغاية عام 2008م. وهذا الارتفاع كان استجابة طبيعية لزيادة الطلب في السوق الخارجي والمحلي على هذه المادة، ولذلك ترى الدراسة بأنه يجب التوسع في هذه الصناعة الحيوية والتي أصبحت تدخل في جميع استعمالات حياة الانسان في العصر الحديث .

[14] - المؤسسة الوطنية للنفط، شركة رأس الأنوف لتصنيع النفط والغاز، التقرير السنوي لتوقفات العام 2002م، إدارة مصنع البولي إيثلين، ص 3.

المحور الثالث

- **مدى مساهمة الصناعات النفطية في الاقتصاد الوطني.**

تعتبر الصناعة من أهم دعامات الاقتصاد لأي دولة ، اذ يشكل المردود المادي لمنتجاتها رافداً مهماً للعملة الصعبة للدولة ، ومن أهم هذه الصناعات ، الصناعات النفطية ، حيث أن ليبيا تمتلك أهم مجمعان لهذه الصناعة وقد قامت هذه الصناعة بدعم الاقتصاد الليبي في عدة أشكال بداء من تحقيق عائد مالي بالعملة الصعبة نظير بيع وتصدير منتجاتها المختلفة ، الى دعم وتشغيل القوى العاملة المحلية وتدريبها ، وايضاً توفير المنتجات للسوق المحلي وتنشيط الصناعات الصغيرة المحلية وغيرها من الفوائد الاقتصادية الاخرى ، وفيما يلي عرض بسيط لأهم مساهمات هذه الصناعة:

اولاً - تدريب العمالة الوطنية : التدريب عبارة عن عملية تطوير وتنمية للفرد العامل وتعمل على اكسابه العمل ، أي بعبارة اخرى نشاط احداث تغيرات ايجابية للفرد المتدرب وادائه ومهاراته ما يجعل مستوى ادائه وانتاجيته في العمل أفضل مما كانت عليه [15] ، وقد ساهم المجمع البتروكيماوي في كل من مرسى البريقة ورأس الأنوف بدور فعال في هذا المجال، حيث إن عنصر التدريب عامل فعال في هذه الصناعة الحساسة نظراً لارتباطها بعوامل فنية تشغيلية معقدة تستلزم خبرات فنية عالية، ولذلك فإن ظروف العمل وأنماطه بهذه الصناعة يتطلب التدريب المتواصل والمستمر لهذه الخبرات من أجل تحقيق أعلى مردود من الإنتاج والمحافظة على السلامة المهنية نظراً لخطورة هذه الصناعة أيضاً، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4) تطور النشاط التدريبي بالصناعات البتروكيماوية للفترة من 1994 – 2008م.

السنوات	التدريب الداخلي(*)	التدريب الخارجي(**)
1994	183	14
1995	285	17
1996	214	41
1997	384	23
1998	493	85
1999	425	32
2000	466	29
2001	555	38
2002	561	87
2003	894	58
2004	689	46

([15]) خالد عبدالله المرباني ، (2014)، دور التدريب في رفع كفاءة اداء موظفي القطاع العام ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الادارية والمالية ، جامعة الباحة ، المملكة العربية السعودية ، ص :14.

(*) يشمل التدريب الموقعي بالمجمع البتروكيماوي رأس الأنوف.

(**) لا توجد خطة تدريبية بالخارج للعام 1994 و2008م بالنسبة للمجمع البتروكيماوي بمرسى البريقة.

39	691	2005
62	818	2006
28	1,054	2007
33	609	2008
632	**8,321**	**المجموع**

المصدر/المؤسسة الوطنية للنفط، شركة سرت، شركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز، إدارات التدريب والتطوير، التقارير السنوية للنشاط التدريبي بالشركة، أعوام مختلفة، بدون صفحة.

ونتيجة لزيادة الاهتمام بالبرامج التدريبية فقد ارتفع عدد المتدربين بالداخل في العام 2003م فبلغ 894 متدرباً بالداخل حيث تضاعف عدد المتدربين عن عام 1989م، أي بعد خمس سنوات بمعدل 401 فرصة تدريبية جديدة، وشكل المجمع البتروكيماوي برأس الأنوف النصيب الأعظم في عدد المتدربين بالداخل حيث بلغ عددهم 727 متدرباً في عام 2003م، من أصل 894 متدرب، وهذه الزيادة في عدد المتدربين بمجمع رأس لأنوف بسبب طبيعة العمل في عمليات الإنتاج، والتي تتميز بالتقنية العالية في مصانع المجمع، الأمر الذي يستوجب عمل دورات تدريبية باستمرار لكافة العاملين بهذه المصانع البتروكيماوية، أما عدد المتدربين بالخارج فقد انخفض في عام 2003م، فبلغ 58 متدرباً والذي ترجع أسبابه إلى القيود التي تضعها المؤسسة الوطنية للنفط على أعداد إيفاد المتدربين للخارج ، ورغم صغر حجم العمالة في الصناعات البتروكيماوية مقارنة بالصناعات الكبيرة الأخرى، فإن الفرص التدريبية التي قامت بها هذه الصناعة تعتبر ثروة بشرية ثمينة تم تحقيقها لصالح الاقتصاد الليبي ورأس مال بشري يمكن استغلاله في التوسع بالصناعات البتروكيماوية الليبية، وتنفيذ باقي المراحل والتي كان مُخطط لها فيما مضى.

ثانياً- توفير بعض المنتجات للسوق المحلي : ساهمت الصناعات البتروكيماوية في توفير بعض من منتجاتها، والتي يحتاج إليها السوق المحلي مثل سماد (اليوريا) والذي يستغل في المشاريع الزراعية، و مادة (الأمونيا والميثانول) والتي تُستغل من قبل بعض الشركات العامة مثل مجمع أبي كماش الكيماوي، ومجمع الحديد والصلب بمصراته، وبعض الشركات النفطية العاملة في ليبيا، كما يتم تسويق مادة (البولي إيثلين) كمادة خام للصناعات البلاستيكية للسوق المحلي، وسيتم عرض أهم منتجات هذه الصناعة والمتمثلة في مادة اليوريا والبولي ايثلين :

- **مادة اليوريا :** وهي من المواد المهمة واكثر المستهلكين لها كانا مشروع الكفرة الزراعي ومشروع السرير الزراعي الاستيطاني ، كما ظهرت شركات استيراد وتصدير خاصة تقوم بشرائها من المجمع و أعادة تصديرها مما خلق سوقاً موازياً لصادرات المجمع ، واما تسويقها محلياً فكان في العام 1982م حيث بلغت الكمية لمباعة 5048 طناً ثم قفز المعدل الى 13293 طناً في العام 1985م ، ثم أصبحت الكمية تتزايد حتى بلغت في العام 2005م أعلى معدل لها وهو 113977 طناً ، في حين بلغت كمية اليوريا التي تم تسويقها للسوق المحلي للفترة 1982 – 2008م حوالي 962303 طناً متريا(16) ، وبذلك استفادت الشركات والتشاركيات المحلية بتحقيق أرباح كبيرة نتيجة الاستفادة من انخفاض سعر الطن بالمجمع وبيعه للسوق الخارجي

(16) عادل محمد شنفير ، مرجع سابق ، ص135.

بأكثر من 100 دولار للطن الواحد، كما ساهم تسويق هذه المادة في تنشيط حركة النقل البري الثقيل حيث تجاوز عدد الرحلات الى مختلف مناطق البلاد ألاف الرحلات واستفادة الكثير من العائلات الليبية نتيجة لذلك وخصوصاً سكان منطقة البريقة والمناطق المجاورة .

- **مادة البولي ايثلين :** هي أحد المُنتجات التي يتم تصنيعها في مجمع رأس الأنوف البتروكيماوي، وأحد المنتجات البتروكيماوية التي أصبحت تعتمد عليها كثيراً من الصناعات البلاستيكية المحلية باعتبارها مادة خام رئيسة لها.

بدأ تسويق منتج (البولي إيثلين) محلياً في عام 2000م، حيث بلغت الكمية حينها 11123 طناً متري ، ثم زادت في عام 2008م، فبلغت 64,324 طناً متري . ولترتفع معها قيمة مبيعاته من 8.899.000 دينار ليبي إلى 118,252,607 دينار([17]) للفترة نفسها. الجدول رقم (5) .

الجدول رقم (5) الكمية والقيمة المباعة من مادة البولي أثيلين للفترة من (2000-2008)

السنوات	الكميات المباعة من البولي إيثلين (الكمية بالألف طن متري)	إجمالي قيمة المبيعات (القيمة بالمليون دينار ليبي)
2000	11,123,000	8,899,000
2001	18,256,000	14,604,800
2002	15,712,000	11,876,631
2003	26,326,000	20,663,592
2004	32,598,000	30,847,570
2005	54,650,000	54,360,537
2006	50,610,000	69,896,839
2007	63,326,000	107,390,169
2008	64,324,000	118,252,607

المصدر/ المؤسسة الوطنية للنفط، شركة رأس لأنوف لتصنيع النفط والغاز، الإدارة المالية، مكتب التسويق المحلي للبولي إيثلين، التقارير السنوية للمبيعات.

كما أن من أسباب ارتفاع الكمية المباعة هو زيادة نشاط التشاركيات والمصانع الصغيرة المعتمدة على البولي إيثلين كمادة خام في صناعاتها، وأما ارتفاع القيم المالية لهذه المبيعات كان بسبب زيادة أسعار الطن الواحد في السوق العالمي، بالإضافة إلى اعتماد نظام التسعيرة الدولية في الشركة وفتح الباب أمام كل الجهات الخاصة والعامة لشراء أي كمية يرغب الزبون في طلبها، واخيراً فان إجمالي الكمية التي تم تسويقها محلياً من هذه المادة حوالي 336.930 طن متري وذلك للفترة من 2000 -2008م، في حين بلغت القيمة المالية لهذه المبيعات حوالي 436.791.747 دينار ليبي، للفترة نفسها، كما ان عدد المصانع

([17]) المؤسسة الوطنية للنفط، شركة رأس الأنوف لتصنيع النفط والغاز، الإدارة المالية، مكتب التسويق المحلي للبولي إيثلين، التقارير السنوية للمبيعات، أعوام مختلفة، ص ص 3،4

المستفيدة من هذه المادة قد بلغ عددها 275 مصنعاً في مختلف انحاء البلاد وعدد التشاركيات 167 تشاركية بينما الشركات العامة بلغت 27 شركة عامة وعدد 2 جمعية الكفيف في طبرق وبنغازي([18])، وهذا يعكس مدى أهمية هذه الصناعة في الاقتصاد الليبي.

ثالثاً ـ دعم الصادرات وتحقيق عوائد من الدخل الأجنبي : تُعد الأسواق أحد الأسس المهمة التي تجذب الصناعات للتوطن في إقليم ما، ودراسة السوق من وجهة نظر الجغرافيا الصناعية تتضمن ناحيتين رئيسيتين إحداهما حجمه والذي تتحكم فيه أعداد السكان، والآخر سعته أي قدرته الشرائية وهذا يرتبط بمستواهم المعيشي ([19]) .

وكان من أهم الاهداف للدولة الليبية هو تصدير المنتجات البتروكيميائية الى السوق العالمي وهو ما نصت عليه خلال خطة التنمية 1976- 1980م وخطة التنمية 1981- 1985م ، والجدول (6) يوضح الكميات المباعة للسوق العالمي وقيمتها المالية.

الجدول رقم (6) إجمالي الكمية والقيمة المالية لصادرات المنتجات البتروكيماوية للفترة من (1987-2008م)

المادة	إجمالي الكمية المصدرة خلال الفترة (الكمية بالمليون طن متري)	إجمالي القيمة المالية خلال الفترة (القيمة بالملايين الدولارات)
الميثانول	14,364,339	2,466,019,683
الأمونيا	2,457,161	424,760,863
اليوريا	14,316,642	2,049,127,795
الإيثلين	3,022,368	2,053,180,177
البر وبيلين	3,194,442	1,626,153,453
خليط رباعي الكربون	2,171,719	527,677,833
الجازولين الحراري	2,086,604[*]	494,062,256
البولي إيثلين	809,289[**]	705,839,570

المصدر/ عادل محمد شنفير ، مرجع سابق ، ص ، 140.

فمن مادة الميثانول بلغت القيمة المالية الإجمالية من صادراتها خلال الفترة حوالي 2,466,019,683 دولار أمريكي، حيث شكلت ما نسبته 30% من إجمالي قيمة الصادرات للمنتجات البتروكيماوية.

[18] - المؤسسة الوطنية للنفط، شركة رأس الأنوف لتصنيع النفط والغاز، الإدارة المالية، مكتب التسويق المحلي للبولي إيثلين، التقارير السنوية للمبيعات، أعوام مختلفة، ص5

[19] - سعد جاسم محمد وآخرون، جغرافية الصناعة (أسس وتطبيقات وتوزيعات مكانية، دار شموع الثقافة، 2005 م، الزاوية، ليبيا، ص 82.

[*] لا تشمل الفترة 1997 – 2002م، لعدم توفر البيانات من المصدر.

[**] تشمل الفترة من 1998 – 2008م، نظراً لأن المصنع تم افتتاحه في أواخر العام 1998م.

أما مادة الأمونيا فشكلت نسبة الصادرات منها 5.1% فقط وهذا راجع إلى أنها تستخدم كالقيم أساسي في إنتاج مادة اليوريا داخل المجمع، وفيما يخص صادرات مادة اليوريا فقد بلغت نسبتها 25%، وبقيمة مالية إجمالية قدرها 2,049,127,795 دولار أمريكي([20]).
أما فيما يخص الصادرات من مصنع الإيثلين ومنتجاته من البر وبيلين وخليط رباعي الكربون والجازولين الحراري فقد بلغت نسبة صادراتها 25% و19.6% و6.3% و6% على التوالي خلال الفترة. أما مادة البولي إيثلين فقد بلغت نسبة الصادرات منها 8.5%.
وبلغ إجمالي العوائد المالية لصادرات المنتجات البتروكيماوية خلال الفترة من 1987-2008م حوالي 8,293,730,633 دولار أمريكي.
لذلك ترى الدراسة بأنه يجب التوسع في إنتاج هذه المنتجات البتروكيماوية خصوصاً بأن ليبيا تمتلك مقومات تطورها بالإضافة إلى أنها الدولة العربية الوحيدة التي تستعمل النافثا والغاز الطبيعي كالقيم أساسي في صناعاتها البتروكيماوية مما يخلق حماية لهذه الصناعة من تدهور أسعار موادها الخام الرئيسة، بالإضافة إلى أنها تكسبها صفة تنافسية في الأسواق العالمية.

رابعاً.الواقع الفعلي للمرافق والخدمات(التنمية المكانية) بمنطقة الدراسة : نظراً لان المواقع الصناعية عامة والنفطية خاصةً تلعب دوراً أساسياً ومهم في عملية النمو والتطور الحضري والخدمي المصاحب لهذه المواقع الصناعية ، ومن هذا المفهوم فان الوضع في منطقة الدراسة شهد جانباً من النمو والتطور بعد توقيع المنشآت الصناعية النفطية بها بعد كانت هذه المنطقة شبه خالية من السكان، وعند مقارنة حجم هذه المشاريع بوضعها الحالي ومظاهر التنمية الموجودة بمنطقة الدراسة من خدمات ومرافق وغيرها فانه يمكننا القول بان هذه المنطقة لم تحظى ببرامج تنمية حقيقية تتمشى مع حجم هذه المشاريع النفطية الضخمة خاصةً اذا علمنا بان هذه المشاريع لديها مراحل اخرى عديدة لم تُنفذ منذ عهد النظام السابق والذي كان السبب الاساسي في تأخير تنفيذ وتوسيع الصناعات النفطية بالمنطقة ، الامر الذي انعكس سلباً على مخرجات التنمية ، ونظراً للظروف الامنية التي عاشتها منطقة الدراسة وعدم توفر البيانات الدقيقة عن الخدمات والتنمية المكانية بالمنطقة فقد تمكن الباحث من الحصول على بعض البيانات حولها ، وفيما يلي عرض ملخص لواقع هذه المنطقة :

1 – منطقة البريقة :

توجد المنطقة السكنية النموذجية في البريقة والمسماة بالبريقة الجديدة أو (المنطقة 3) ويبلغ عدد المساكن بها **2600** منزل وتبعد عدة أميال نحو الشمال الشرقي من المصفاة الرئيسية لتكرير النفط بالمنطقة والتي تملكها شركة سرت للنفط والتي تتخذ من البريقة مقرا رئيسيا . في أوائل الثمانينيات غادرت إيسو لتتولى شركة سرت للنفط كامل المسؤولية عن المصفاة. و توجد بمرسى البريقة اليوم عدة مصانع هي مصنع الغاز مصنع الامونيا الأول والثاني مصنع الميثانول الأول والثاني مصنع سماد اليوريا الأول والثاني بالإضافة الي محطة كبس الغاز المتوجه الي بنغازي وطرابلس بالإضافة الي عدة منشآت أخرى مثل مطار البريقة والذي يسير رحلات يومية الي طرابلس والحقول التابعة لشركة سرت بالإضافة الي الميناء التجاري والميناء النفطي وتوجد وحدات سكنية خاصة بالعمال في قطاع النفط موجودة في المنطقة الأولى والثانية يزيد عددها عن الف وحدة سكنية اما المدارس التعليمية بالبريقة فهي مدرسة

[20] - المؤسسة الوطنية للنفط، الإدارة العامة للتسويق الدولي، الإدارة التجارية، تقرير ملخص الصادرات للفترة 1987 – 2008م، بدون صفحة.

شهداء البريقة الثانوية و مدرسة شهداء البريقة الإعدادية بالمنطقة السكنية الأولى، و مدرسة الامل الأخضر (سابقاً) الثانوية بالمنطقة السكنية الثانية و مدرسة عمرو بن العاص و مدرسة المجد الإعدادية و مدرسة الشهيد امحمد المقريف ومدرسة خالد بن الوليد ومدرسة صقور أفريقيا بالبريقة الجديدة ومدرسة الوحدة العربية بالبريقة القديمة ومركز التدريب المهني بالبريقة القديمة ومدرسة أبو القاسم الزهراوي بمنطقة خور اوقيدا بالإضافة المركز المتقدم لبناء القدرات الفنية والذي اقيم بمبنى جامعة النجم الساطع سابقا وهو يعتبر معهد عالي يدرس به طلبة من مختلف أنحاء ليبيا كما يوجد بمدينة البريقة عدد اربع عيادات طبية ومستشفى قروي سعة 65 سرير ومستشفى خاص بموظفي قطاع النفط بالمنطقة الأولى وتمتاز البريقة بالبنية التحتية الجيدة فيها من طرق وكهرباء وصرف صحي وخدمات نظافة[21]

منطقة راس لأنوف : مدينة راس لأنوف تعتبر من اكبر مناطق الهلال النفطي من حيث الكثافة السكان اذ يفوق تعدادها 12000 نسمة، ونشأة هذه المنطقة على اساس المجمع الصناعي بها ، كما انه يمكن اعتبار ان كل المرافق والخدمات الموجودة بالمنطقة قامت بأنشائها شركة راس لأنوف لتصنيع النفط والغاز، وأن المشاريع التنموية من خارج قطاع النفط لم ترى النور حتى الان بل هي عبارة عن مخططات ضمن الاوراق والمستندات الرسمية فقط ،ففي مجال الاسكان قامت الشركة بأنشاء السكن العائلي وسكن العزاب، السكن العائلي يشمل 9 مناطق او جزاء كل منها يحتوي علي متوسط 300 منزل ، ابتداء بالمنطقة رقم 1 الي رقم 9 ، وهي مناطق متكاملة المرافق من حيث البنية التحتية و المساحات الخضراء و المدارس و المساجد و الاسواق و الملاعب و مناطق الترفيه ، و بها 4 مدارس ثلاثة منها تعليم اساسي و واحدة تعليم ثانوي يعمل بها بحوالي 500 معلمة و 15 معلم فقط ، ويُعاني التعليم من عزوف الرجال عن مهنة التدريس بسبب توجههم للقطاع الصناعي بالشركات بسبب الاجور المرتفغه و المزايا .. و يوجد مركز تدريب متوسط به اربعة اقسام هي :كهرباء - مساحة - الحاسوب تكييف، كما يوجد بالمنطقة بها 4 مساجد ، احدهم كبير ويتوسط مركز المدينة الحضري ، ومركز طبي متكامل ، المركز الطبي كان قبل 2011م مجهز تجهيز كامل ،و تعرض للسرقة والتخريب اثناء الاحداث المتكررة التي تعرضت لها المنطقة ، كما يوجد عيادتين واحدة بالمدينة والأخرى بالمجمع الصناعي، وهي تتبع شركة راس لأنوف لتصنيع النفط و الغاز ، كما تحوي المنطقة على مجمع تجاري يحوي ما يفوق 40 محل ما بين مواد غذائية وقصابة ومستلزمات و عطارة و 4 صيدليات و عدد 2 عيادة خاصة، وبها فندق سياحي كبير به حوالي 80 جناح، و تحصل علي امدادات الكهرباء من المصنع بمعدل 14 ميجا وات ، وامداد الغاز من شركة سرت ، و تمتاز منطقة راس لأنوف بمناخها اللطيف صيفا والبار شتاءا والمعتدل اثناء الربيع ، و وقوعها علي شاطئ المتوسط يعطيها موقع استراتيجي ، كما عانت المنطقة من الحروب منذ اندلاع ثورة 17 فبراير2011م ، الي شهر مارس الماضي ، الامر الذي اثر في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية وكان الاثر الاكبر تأخر العملية التعليمية والصناعية بالمجمعات والموانئ النفطية المجاورة كميناء السدرة وشركة الهروج[22]

ومما سبق عرضه يتبين بان التنمية المكانية والاقليمية لم تكن بالشكل بالذي يليق في مناطق انتاج النفط نفسها ، فكيف بها في المناطق المجاورة لها ، وهو ما يدركه المسافر و المار بمنطقة الدراسة على

[21] الشبكة العنكبوتية (الانترنت)، موقع موسوعة ويكيبيديا .
[22] وزارة الحكم المحلي ، المجلس البلدي منطقة راس لأنوف ، بيانات غير منشورة.

أرض الواقع من حيث عدم وجود مناطق عمرانية جديدة بمحاذاة المناطق القديمة وعدم توفر مرافق البنية التحتية الحديثة وعدم نمو المنطقة رغم قدم المشروع الصناعي بها .

- **النتائج :** توصلت الدراسة الى عدة نتائج يمكن ايجازها في الاتي :

1- أن التنمية المكانية في منطقة الدراسة لم تصل الى المستوى المطلوب رغم توفر عوامل نموها وتطورها متمثلة في الصناعات النفطية الضخمة القائمة .
2- أهمال الدولة لبرامج التنمية المكانية خلال النظام السابق والان ، الامر الذي انعكس على تردى مستوى العيش في منطقة الدراسة وانتشار العشوائيات .
3- المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة من أهم المصانع النفطية على مستوى البلاد من حيث الموقع الجغرافي والاهمية الاقتصادية والتي تعطيها عوامل نموها وتطورها لو أُحسن استثمارها في المستقبل.
4- قدمت هذه المصانع خدمات اقتصادية واجتماعية كبيرة للاقتصاد الليبي من حيث تشغيل الايدي العاملة من كل انحاء ليبيا وتوفير المنتجات النفطية للسوق المحلي والتصدير للخارج.
5- شكلت هذه الصناعات اهم مصدر دخل للدولة الليبية والمتمثلة في تصدير النفط والصناعات البيتروكيمائية ، وتحقيق دخل بالعملة الصعبة.
6- ساهمت هذه الصناعات خلال قيامها في ظهور العديد من المنشآت والمرافق الاقتصادية والاجتماعية الاخرى كالمدارس والمستشفيات والعيادات والخدمات التجارية المختلفة والتي اعطت دافعاً للقطاع الخاص في النمو والتطور بالمنطقة.

- **التوصيات :** بعد أن استخدمت الورقة البحثية الاسلوب والمنهج العلمي في خطواتها وما توصلت اليه من نتائج ، فأنها توصي بالعديد من التوصيات والتي أهمها :

1- تطبيق سياسة وبرامج التنمية المكانية بمنطقة الدراسة وذلك حتى ترقى وتزدهر هذه المنطقة وخصوصا بانها كانت توصف بانها منطقة طاردة للسكان .
2- التوسع في برامج الاستثمارات النفطية بالمنطقة من أجل خلق فرص عمل كبيرة للسكان المحليين وكافة ابناء الشعب الليبي.
3- تنمية وتطوير المؤسسات والقطاعات القائمة في المنطقة الان والعمل على الرفع من امكانياتها المادية والبشرية الامر الذي سوف ينعكس على حياة السكان بهذه المناطق وكافة افراد المجتمع الليبي.
4- التوسع في برامج التنمية العمرانية الجديدة الامر الذي يعمل على نمو مدن جديدة تُسهم في التنمية المكانية لهذه الرقعة الفارغة من الاراضي الليبية وتوفير كل سبل الحياة العصرية من خدمات ومرافق عامة وسياحية بالمنطقة مما يساعد في الهجرة الى هذه المدن وتخفيف الضغط على المدن الكبيرة في البلاد .
5- العمل على مبداء المشاركة المحلية في برامج التنمية المكانية وذلك من اجل خلق فرص استثمارية تنطلق من رغبات المجتمع المحلي وتنمية روح الوطنية للسكان من اجل المحافظة على مقدرات وثروات المجتمع بالمنطقة.

- **المصادر والمراجع** :

1- خالد محمد بن عمور ، " إشكالات التنمية المكانية في ليبيا – دراسة لتأثير الخصائص الجغرافية السياسية في التنمية المكانية بليبيا " ، العدد الخامس والعشرون ، (2015م) ، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية ، الجامعة الأسمرية الإسلامية.

2- ليبيا ، الهيئة الوطنية للمعلومات ، " النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان في ليبيا.

3- ليبيا ، " إحصاءات غير منشورة " ، المؤسسة الوطنية للنفط .

4- ليبيا ، الهيئة العامة للمعلومات ، التعدادات السكانية 1995م – 2006م – المسح الوطني للسكان.

5- ابن، منظور: معجم لسان العرب. 2 مج. دار لسان العرب. بيروت.

6- عبدالله صادق امين ، (2005م) ، الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته ، رسالة ماجستير في أدارة السياسة الاقتصادية ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين .

7- سراج اسماعيل واخرون ، (1997م) الفقر والأزمات الاقتصادية ، كتيب 4 ، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية.

8- عادل محمد شنفير الصويعي ،(2010م) الصناعات الاستراتيجية في ليبيا " واقعها ، وافاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، جامعة الفاتح.

9- المؤسسة الوطنية للنفط، شركة رأس لأنوف لتصنيع النفط والغاز، كراسة تعريف بالمصنع، إدارة مصنع البولي إيثلين.

10- المؤسسة الوطنية للنفط، شركة رأس الأنوف لتصنيع النفط والغاز، التقرير السنوي لتوقفات العام 2002م، إدارة مصنع البولي إيثلين.

11- خالد عبدالله المرباني ، (2014)، دور التدريب في رفع كفاءة اداء موظفي القطاع العام ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الادارية والمالية ، جامعة الباحة ، المملكة العربية السعودية.

12- المؤسسة الوطنية للنفط، شركة رأس الأنوف لتصنيع النفط والغاز، الإدارة المالية، مكتب التسويق المحلي للبولي إيثلين، التقارير السنوية للمبيعات.

13- المؤسسة الوطنية للنفط، شركة رأس الأنوف لتصنيع النفط والغاز، الإدارة المالية، مكتب التسويق المحلي للبولي إيثلين، التقارير السنوية للمبيعات.

14- سعد جاسم محمد وآخرون، جغرافية الصناعة (أسس وتطبيقات وتوزيعات مكانية، دار شموع الثقافة، 2005 م، الزاوية، ليبيا.

15- المؤسسة الوطنية للنفط، الإدارة العامة للتسويق الدولي، الإدارة التجارية، تقرير ملخص الصادرات للفترة 1987 – 2008م، بدون صفحة.

16- وزارة الحكم المحلي ، المجلس البلدي منطقة راس لأنوف ، بيانات غير منشورة.

- **المصادر الاجنبية.**

1- Deininger, K., (2013),"Protecting the Poor from Macroeconomic Shocks An Agenda for Action in a - Crisis and Beyond"; unpublished paper World Bank, Washington .

2- Word development report 2000 / 2001 / Attacking poverty, published for the word bank.

3- Ansel M. sharp 1990 economics of social issues. published by IRWIN

4 - **Rowntree, B., (2014), "Poverty Lines in Theory and Practice"; LSMS Working Paper , World Bank, Washington D.C .**